

الخوف من تكاثر وتلاحم شرارات الفتنة الطائفية
أمانة شفيق - الاهرام القاهرية : 27-05-2007

الخوف من تكاثر وتلاحم شرارات الفتنة الطائفية

بقلم : أمانة شفيق

أختلف كثيرا مع الذين يلقون بمسئولية مواجهة مايقع من حين لآخر . وفي وتائر بدأت تتسارع وتكبر في حجمها وتأثيرها , من شرارات واضحة للفتنة الطائفية في مدن وقرى وتوابع قري مصر علي كاهل كل من أجهزة الشرطة أو علي المؤسسات الدينية في البلاد . كما أني اختلف مع الذين يشيرون دائما الي المؤسسة الإعلامية , صحافة أو اذاعة وتليفزيون , كمؤسسة تتحمل جانبا كبيرا من المسئولية الاجتماعية سواء في اذكاء الفتنة أو اطفائها , وفي كثير من الأحيان يلقون بمسئولية مايقع علي هذه الأجهزة والمؤسسات وحدها ثم يحملونها مسئولية اقناع الجميع بأننا اخوة متحابون نتشارك في أفراح هذا الوطن وفي أطراحه , وأن ما يحدث لايمس بنيان الوطن ذاته بقدر ما يمثل حوادث عابرة تحدث في كل مكان وزمان . وهو الشيء الذي نتمناه , بالرغم من علمنا أنه غير الواقع .

فالأحداث التي وقعت في قرية بمها التابعة لمركز العياط بمحافظة الجيزة هي التالية لأحداث محرم بك في محافظة الاسكندرية منذ مايقرب من عام مضي , أضع الحدثين في أهمية واحدة , وبالرغم مما يفرق بينهما من وقائع صغيرة , وبالرغم من أني أشعر بخطورة أكبر من أحداث قرية بمها , والأسباب :

أن أحداث قرية بمها تمس مبدأ أساسيا يصعب علينا كمصريين تصور أنه لم يستقر بعد في ضمائرنا وفي تعاملاتنا اليومية , وهو حق الانسان في ممارسة شعائره الدينية , فالواضح مما نشر من تفاصيل الأحداث أن مجموعة من سكان قرية بمها من المسلمين انكرت علي مجموعة الأهالي المسيحيين ممارسة صلاتهم الأسبوعية , وهو شيء مستجد وخطير لم نتعود عليه بالرغم من أننا نعرف في مصر أن المسجد مفتوح , كما أن الكنيسة مفتوحة وأنه لايجوز المساس بحرية ممارسة الشعائر الدينية , كما أن التقارير الدولية التي توجه للدولة المصرية بخصوص علاقة الدولة بالكنيسة كانت تشير باستمرار الي أن حقوق ممارسة الشعائر مكفولة بكل حرية بالرغم من عرض وتفنيدي بعض شكاوي التمييز التي تحدث هنا أو هناك . ولكن الي لحظتنا هذه لم يوجه لمصر أو لشعبها تهمة انتهاك هذا الحق الأساسي الذي هو حق وحرية العبادة وممارسة الشعائر , لافي المسجد ولافي الكنيسة , لذلك أجد أحداث بمها شديدة الخطورة .

كما أن هذه الأحداث تجري في قرية لايتجاوز تعدادها الخمسة آلاف نسمة , هكذا ذكرت الصحف وفي تقديري أن بمها ليست قرية وانما هي من توابع احدي القرى الجيزاوية , فقد تجاوز متوسط عدد سكان القرية المصرية هذا العدد بكثير ربما نجد هذا العدد من السكان في النجع . وهو مايمثل خطورة أكبر لأن هناك في هذه المناطق الزراعية , التي هي عمق المجتمع الذي كنا نضرب به المثل في التماسك والتآخي . وهي المناطق التي تعيش

فيها الأسر الريفية علي نتائج زراعة الغدان فالأقل من الغدان, يعيش الفقراء المصريون الذين عادة مايقربهم الواقع الاجتماعي الصعب. في هذه المواقع الفقيرة النائية لاتوجد المصالح الاقتصادية الكبيرة أو المعارك الفكرية المتباينة التي تفرق بين أطراف معادلتها الحضرية. لذلك كان الريفيون عادة في مأمن من كل هذه الخلافات الحادة التي تفصل بين سكان الحضر المتناطحين, ولكن واضح من أحداث بمها أن التناطح وصل الي القرية وحتى الي ما هو أبعد من القرية وأنه يتخذ أشبع أشكال التناحر, التناحر الديني, لقد وصلت آثار اقحام الدين في الصراع السياسي الي فقراء مصر في الريف وهم الأغلبية العديدة للمصريين, بالاضافة الي أنهم الأقل تعليما وثقافة

ووعيا بأمور الأحداث الكبرى الواقعة اقليميا ودوليا, لذلك أؤكد خطورة أحداث قرية بمها.

أحداث قرية بمها ليست الأحداث الأولى التي تقع في الريف المصري خاصة في قري ونجوع الصعيد الأقل تنمية والأكثر فقرا. بدأت في التسعينيات في قري مركز ديروط في محافظة أسيوط ثم هدأت وتكررت في قري أخرى في مراكز ومحافظات أخرى, وكان تكرارها في القري سبب قلق عام لأنها تمس صلب وقاعدة البنيان المصري, وفي كل مرة كنا نلقي بمسئولية تهدئتها السريعة علي الشرطة التي لاتملك الا الجنود والسلاح والأمر والنهي, كما أننا في كل مرة كنا نستعين بعلماء الدين الاسلامي ورجال الدين المسيحي الذين لايملكون الا الكلمة الروحية والنصيحة الدينية العامة, وحتى في جلسة المصالحة التي جرت أخيرا في مركز العياط للتوفيق بين مسلمي ومسيحيي قرية بمها تكررت ذات الصورة التقليدية تمت الاستعانة بكبار رجال الموقع من الجانبين ورجال وعلماء الدين من الجانبين ثم المسؤولين عن الشرطة, بدءا من رجال امن المحافظة الي رجال أمن المركز الذين وفروا الأمن المشدد علي الاجتماع ثم حضر أعضاء مجلسي الشعب والشوري ومسئولون من الادارة المحلية بمحافظة الجيزة وآخرون من وزارة التضامن الاجتماعي للقيام بواجب الجانب المادي من المصالحة والاتفاق, ولكننا في كل مرة لم نكن نسأل أنفسنا أسئلة محددة, هامة: لماذا لم يتجه أهلالقرية الذين أحسوا بمقدمات المشكلة الي قياداتهم السياسية أو الي الأحزاب التي ينتمون اليها, لمحاولة تجنب أحداث دامية توقعونها؟

اين رجال السياسة الذين ينشغلون بالقضايا الوطنية العامة؟ أليست أحداث الفتنة الطائفية من القضايا الوطنية العامة؟ أين الأحزاب السياسية المصرية التي كان من المفروض أن تقوم بواجبها وبدورها السياسييين في نشر الوعي العام بالتسامح الديني والتعايش المشترك وبقيم المواطنة في كل ربوع مصر؟

أتصور أن رجالقرية بمها الذين توقعوا وقوع الأحداث وخطورتها مسبقا ثم اتجهوا الي الأمن لم يكن في ذهنهم تفضيل الأمن علي السياسة, لقد توجهوا الي الأمن لأنهم لم يجدوا في طريقهم أو في حياتهم اليومية أيا من الأحزاب أو من السياسييين المحليين الا في المناسبات التي تبرز الاحتياج لأصوات القرية الانتخابية, سواء كان ذلك في انتخابات مجلسي الشعب والشوري أو المجالس المحلية. بعد ذلك تختفي الأحزاب ويختفي السياسييون. يعلم هؤلاء الرجال, مسلمين وأقباطا أنهم علي الساحة السياسية, ليسوا الا مجرد أصوات يحصدها حزب الأغلبية للاستمرار في المعارك الانتخابية كحزب أغلبية في حين أنه كان من المفروض في ظل التعددية الحزبية أن توجد الأحزاب في الحضر والريف معا تدير حراكا سياسيا وثقافيا يرفع من وعي كل المصريين دون تفرقة

ويغذي فيهم روح الوطنية والمواطنة والعمل المشترك والحياة المشتركة ولكن هذا لم يحدث بالرغم من التعددية التي نتغني بها.

فالحزب الوطني الذي هو بالتأكيد حزب الأغلبية لم يقدّم بواجبه السياسي ثم لم يترك للآخرين فرصة القيام بهذا الواجب، وبالتالي تراجع القيم الاجتماعية والثقافية التي ربطت بين المصريين في السابق وتخندق كل مجموعة انسانية في ولائها الفرعية، واستطاعت عناصر الفتنة أن تملأ الفراغ الفكري، لذلك ستستمر أحداث مثل تلك التي وقعت فيقرية بمها طالما أسندنا مسئوليتها للأمن وللمؤسستين الدينيتين فقط.